كلمة رئيس وفد طاجيكستان
في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين
للبنك الإسلامي للتنمية
جدة – المملكة العربية السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس مجلس المحافظين،

معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية،

أصحاب المعالي المحافظين،

أيها السيدات والسادة الكرام.

بالنيابة عن وفد حكومة طاجيكستان، يطيب لي أن أعرب عن خالص الامتنان لحكومة المملكة العربية السعودية، ولرئيس وإدارة وموظفي البنك الإسلامي للتنمية، ولمن شاركوا في تنظيم هذا الاجتماع الكبير، على ما حظينا به من حرارة الاستقبال، وكرم الضيافة، وعلى الترتيبات الممتازة التي أعدت لهذا الاجتماع المهيب.

وإنه لمن دواعي سروري الكبير أن أنقل إلى معالي الدكتور بندر حجار، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، ومن خلاله لجميع موظفي البنك، ولوفود الدول الأعضاء، خالص التحية من فخامة السيد إمومالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان، وتقديره البالغ لمستوى التعاون القائم بين حكومة جمهورية طاجيكستان والبنك الإسلامي للتنمية، والدول الأعضاء الأخرى في البنك.

ونحن، من جانبنا، نعتبر هذا الاجتماع خطوة مهمة لتعزيز التعاون البناء الذي يعود بالمنفعة المتبادلة بين الطرفين، ويرسخ الأواصر بين طاجيكستان والبنك والدول الأعضاء التي ترتبط بشراكة معها.

وفي إطار التعاون بين طاجيكستان والبنك، نفذنا مشاريع استثمارية في بلدنا بلغت قيمتها ٣٥٠ مليون دولار أمريكي، ونحن نركز في الشراكة القائمة بيننا في الوقت الراهن على تنمية أهم قطاعات الاقتصاد في إطار التعاون الإقليمي.

ويجري في الوقت الحاضر، تنفيذ ثمانية مشاريع تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون دولار أمريكي بدعم من البنك الإسلامي للتنمية، وجرى في هذا الإطار اعتماد مشروعين جديدين هذا العام.

وأودُّ أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص الامتنان لقيادة البنك.

إنه لمما يثلج الصدر اننا شرعنا في العام الماضي في مرحلة جديدة من التعاون مع البنك في إطار البرنامج الخاص لآسيا الوسطى (٢٠١٦-٢٠٢٠). ومع صندوق "ألعيش والمعيشة"، وهو تعاون ينسجم مع مجالات التنمية الإستراتيجية. ونحن نتطلع لمزيد من التقدم في هذا الاتجاه.

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها السيدات والسادة.

كان لعدم الاستقرار الذي شهده الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، وتباطؤ التجارة العالمية على خلفية تقلب الأسعار في أسواق السلع الأساسية العالمية، والوضع السياسي الجغرافي العالمي المعقد، أثر سلبي على نمو اقتصاد طاجيكستان وشركائها التجاريين الرئيسيين.ومع ذلك، فقد واصل اقتصادنا تسجيل نمو مطرد، بما يؤمّن استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي لطاجيكستان. وسجل الإنتاج المحلي الإجمالي نمواً قدره ٦،٩% في ٢٠١٦م.

لذلك، فإن أهم قطاعات اقتصاد البلاد لا تزال تخضع لتأثير قوي من الصدمات الخارجية، مما يترك أثراً سلبياً على أسعار صرف عملتنا الوطنية، وميزان المدفوعات، وتنمية العلاقات التجارية، ومن ثمّ على مؤشرات الموازنة العامة لطاجيكستان.

وقد اعتمدت حكومة طاجيكستان خطة لإجراءات إضافية تكفل تعظيم تطوير القطاعات الحقيقة للاقتصاد، وتؤمّن الدعم الحكومي لزيادة الأعمال، وتحسن مناخ الاستثمار، وتستقطب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإنشاء المنشآت الانتاجية، وخلق فرص العمل الجديدة، وتحسين التعاون مع الشركاء التجاريين، والمؤسسات المالية الدولية، كل ذلك بهدف التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية المترتبة على الصدمات الخارجية التي تتعرض لها طاجيكستان.

ومن أجل تحديد ملامح الآفاق المستقبلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في طاجيكستان، تبنت الحكومة إستراتيجية التنمية الوطنية لطاجيكستان (حتى عام ٢٠٣٠م).

وتحدد هذه الورقة طبيعة التحول المنشود من أمن الطاقة إلى كفاءة الطاقة، ومن مقدرة البلد على التواصل الخارجي إلى بلد من بلدان النقل العابر، ومن الأمن الغذائي إلى تسهيل وصول المواطنين إلى التغذية النوعية، بوصفها جميعاً من الأولويات الرئيسة.

وتعبر هذه الوثيقة عن أولويات التنمية البشرية، وتنويع الانتاج، وبناء القدرات المؤسسية، وتنمية الأقاليم.

وفي غضون ذلك كله، نقوم باتخاذ تدابير تكفل تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد، على أساس التنمية الصناعية والابتكارية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد والفرص في جميع مجالات الاقتصاد، والحيلولة دون تسرب الضعف إلى الاقتصاد الوطني في الأمد الطويل.

معالي رئيس مجلس المحافظين،

معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية،

أصحاب المعالي والسعادة الضيوف الكرام.

وعموماً، نشعر بالسعادة لارتفاع مستوى التعاون بين طاجيكسان، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ونعتزم دعم كافة مبادرات البنك الهادفة لضمان التنمية الإقليمية، وتحسين الرفاه العام في الدول الأعضاء في البنك، ونتطلع إلى مزيد من التعاون المتبادل البناء الطويل الأجل الذي يعود بالخير على الجميع.

أشكركم لحسن الاستماع،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.